مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد السابع
مارس 2023 March

الاستثمار الدولي وأثره على اهداف التنمية المستدامة

د. عبدالروؤف عمر زرتى – استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس – ليبيا

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الدولي. واستخدم البحث الأسلوب التحليلي القائم على المنهج الاستقرائي. كما تناول البحث ثلاثة نقاط هما: أولاً الاستثمار الدولي وتضمنت مفهوم الاستثمار الدولي، إيجابيات وسلبيات الاستثمار الدولي. ثانياً تناول ماهية التنمية المستدامة وأبعادها وتضمن تعريف التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، التفاعل بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة". ثالثاً تناول أثر الاستثمار الدولي على أبعاد التنمية المستدامة وتضمن أثر الاستثمار الدولي على الهدف الثامن لأهداف الالفية والهدف الثامن للخطة 2030 للتنمية المستدامة. وخُلص البحث ومن خلال دراسة مقارنة لحالة تونس والجزائر والمغرب يعتبر من إيجابيات الاستثمار الدولي للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو دعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره وظائف ومن خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز القدرة التصديرية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الدولي، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي.

Abstract

The research aimed to identify the dimensions of sustainable development and its relationship to international investment. The research used an analytical method based on the inductive method. The research also dealt with three points: First, international investment concept, the pros and cons of international investment. Second, it dealt with the nature of sustainable development concept, and the interaction between the three dimensions of sustainable development." Third, it addressed the impact of international investment on the dimensions of sustainable development in particularly on the eighth goal of the Millennium Goals and the eighth goal of the 2030 Agenda for Sustainable Development. The research concluded, through the literature review on Tunisia, Algeria and Morocco. One of the advantages of international investment for the economic dimension of sustainable development is to support the economic growth of host countries by providing jobs, administrative and organizational expertise, transfer of modern technology, support for local research and development programs, stimulating investment and local competition and enhancing export capacity.

Keywords: International investment, Sustainable development, Economic dimensionon.

Copyright for the journal © حقوق الطبع محفوظة للمجلة

- **المقدمة:**

تؤدي الاستثمارات دورًا مهما في عمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية. وتعد التدفقات الرأسمالية أحد اهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته، لهذا تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الدولي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في الأسواق الخارجية. فمعظم دول العالم أصبحت مستضيفة ومضيفة للاستثمار الدولي، بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي. وهكذا تزايد دور واهمية الاستثمارات الدولية في السنوات الاخيرة وأصبحت من اهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصةً في ظل حجم المديونية الخارجية. لهذا تتسم البيئة الاقتصادية الدولية باحتدام التنافس لجذب الاستثمار الدولي لأنه يعد أحد اهم مكونات تدفقات رؤوس الأموال للدولة المضيفة، الى جانب نقل التكنولوجيا والخبرات وخلق فرص توظيف وتحقيق ميزات تنافسية الى جانب انه من اهم وسائل دعم التنمية المستدامة.

بالمقابل عكفت الأمم المتحدة عبر وكالاتها المختلفة على حث جميع الدول على النامية منها والمتقدمة نحو التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وربطها بخططها التنموية، ومع صدور ما يعرف بأهداف الألفية الإنمائية للسنوات 2000 – 2015 والتي لم تستطع عديد الدول تحقيقها لعدة أسباب منها ما هي اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيره، ورغم ذلك تعمل معظم الدول لتحقيقها ولو بشكل جزئي، إذ ارتبط تحقيقها لدى عديد الدول وخاصة النامية منها على التدفقات الاستثمارية وما يمكنها تحقيقه من تنمية محلية تسهم في الوصول إلى التنمية المستدامة. مما سبق يكمن طرح مشكل البحث المتمثلة في السؤال التالي ما مدى تأثير الاستثمار الدولي على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وبناء على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية ولعل أبرزها:

1) ما هو الاستثمار الدولي؟
2) ما هي إيجابيات وسلبيات الاستثمار الدولي؟
3) ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟
4) ما الأهمية التي يجلبها الاستثمار الدولي للتنمية المستدامة؟
5) ماهي اثار الاستثمار الدولي على التنمية المستدامة؟

- **أهداف البحث:**

1- التعرف على مفهوم الاستثمار الدولي مع الإشارة لإيجابيات وسلبيات الاستثمار الدولي.

2- تسليط الضوء على مفهوم وابعاد وأهداف التنمية المستدامة وتطورها التاريخي.

3- معرفة أثر الاستثمار الدولي على أهداف التنمية المستدامة (خاصة البعد الاقتصادي).

- **فرضية البحث:**

يفترض الباحث بوجود تأثيرات ايجابية وسلبية للاستثمار الدولي على أهداف التنمية المستدامة المختارة في البحث (الهدف الثامن لأهداف 2030: الاقتصاد والعمل اللائق)، و(الهدف الثامن لأهداف الالفية: اقامة شراكة عالمية لأجل التنمية).

- **أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث في كون الاستثمارات الدولية ة تعتبر من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، نظرا لانخفاض تكلفتها وتدني المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الدولية ة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، والاستفادة من هذا المصدر في دفع النمو الاقتصادي، وخلق تكامل بين الاستثمار الدولي والمحلي خدمة لأهداف التنمية المستدامة.

- **النطاق المكاني للدراسة:**

تم اختيار كلا من تونس والجزائر والمغرب تعد دول متنوعة ولها إمكانيات متاحة في قطاع الطاقة المتجددة والتعدين، والتصنيع والسياحة وخدمة الاعمال، على الرغم من التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهها هذه الدول، فهمي تتمتع بموقع جغرافي متميز في ملتقى الطرق مع أوروبا وافريقيا، وسكان من فئة الشباب التي تتفاوت نسبة التعليم فيهم. وعلى مدى العقود السابقة نفدت هذه الدول العديد من الإصلاحات الاقتصادية لزيادة الانفتاح الاقتصادي والتنويع وتنمية القطاع الخاص، أدت هذه الإصلاحات الى زيادة الاستثمار ونمو تجاري اقتصادي. وستطرق الدراسة لعلاقة الاستثمار الدولي بالهدف الثامن لأهداف التنمية المستدامة 2030 بهذه الدول المختارة.

2. المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الاستثمار الدولي

إن ظاهرة الاستثمار الدولي ليست جديدة، فقد ظهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر عندما قامت الشركات الأمريكية باستثمار أموالها في المملكة المتحدة. إلا إنها شهدت تطوراً كبيراً بعد ظهور المديونية العالمية، وفشل سياسة الإقراض الدولي ومن ثم بروز دور الشركات متعددة الجنسية ثم تطور فكرة العولمة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم ظهور الاستثمار الدولي الذي أصطلح عليه الاستثمار الدولي. إذ يستمد أصوله كمفهوم عام من علم الاقتصاد حيث ولدت فكرة الاستثمار في البيئة الاقتصادية.

فالاستثمار الدولي بصفة عامة من وجهة نظر الكثير هو توظيف للنقود لأي اجل في أي أصل أو ملكية محتفظة بها للمحافظة على المال أو تنمية المال. (المختار، 2018، ص126)،

2. 1 مفهوم الاستثمار الدولي

عرف الاستثمار الدولي على "أنه تملك أصول أو أنشطة اقتصادية خارجية والتحكم فيها مهما كانت درجة ذلك التحكم. (بوشيقفة، مويسي، 2018، ص140) أما صندوق النقد الدولي IMF أكد على أن الاستثمار الدولي يعكس المصلحة الدائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما . أي المستثمر في أحد الكيانات المقيمة في اقتصاد آخر أي مؤسسة الاستثمار. وتنطوي المصلحة الدائمة على درجة كبيرة من النفوذ يتمتع بها المستثمر في إدارة المؤسسة. يكون مباشراً، إذا امتلك المستثمر الدولي 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية أو ما يعادل ذلك في مؤسسة الاستثمار. (صندوق النقد الولي، 2005، ص14) وتعرف الاونكتاد UNCTAD الاستثمار الدولي على أنه توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد اخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها في بلده الأصلي او في بلد الإقامة أيا كان هذا المستثمر فرداً او مؤسسة. (كاكي، 2018، ص ص 148-171) أما منظمة التجارة العالمية WTO فقد عرفت الاستثمار الدولي على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. (هناء، 2002، ص14) كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنه استثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة لغرض

بناء علاقات اقتصادية تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد اخر. (هناء، 2002، ص149)

وعرف أيضا على أنه " ممارسة المال الدولي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني. (شيخي، خديجة، 2018، ص81)

2.2 نشأة الاستثمار الدولي

يرجع تاريخ الاستثمار الدولي إلى أوائل القرن الماضي، حيث كانت دول كالمملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة وألمانيا من أكبر الدول امتلاكاً للاستثمارات، حيث امتلكت المملكة المتحدة حوالي 15 مليار دولار كأكبر دولة امتلاكاً للاستثمارات على مستوى العالم، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول تتلقى في الاستثمارات وتعمل على جذبها. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الدولي حوالي 66 مليار دولار أمريكي، حيث توجهت أغلب الاستثمارات إلى الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية وآسيا عبر شركات بريطانية ركزت استثماراتها على قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

بعد الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الدولي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرئيس لتلك الاستثمارات، وارتكز الاستثمار في الصناعات التحويلية، في حين ساد تخوف كبير من الآثار المحتملة لجلب تلك الاستثمارات، خاصة لدى الدول النامية التي تخوفت من خلق ما يعرف بالتبعية الاقتصادية أو وجود تدخلات في القرارات السياسية وإضعاف للشركات المحلية حال اعتمادها على الاستثمار الدولي بشكل كبير.

بعد ذلك ونتيجة لاعتماد الدول النامية على القروض فقد تراجع حجم الاستثمار الدولي ولغاية ثمانينيات القرن الماضي، ونتيجة للكساد الاقتصادي الذي ضرب الدول الصناعية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، عمدت الدول النامية على إجراء إصلاحات هيكلية وحررت بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي داخلها وذلك لاستقطاب الاستثمارات الدولية وجذب تدفقاتها. واستمر تدفق الاستثمارات

الدولية لتلك الدول خاصة دول أوروبا الشرقية التي تركزت الاستثمارات فيها على الصناعات الموجهة للتصدير ذات تكاليف التشغيل المنخفضة.

مع تسعينيات القرن الماضي تزايدت تدفقات الاستثمارات الدولية نحو الدول النامية والتي اتبعت سياسات تشجيع الاستثمار والخصخصة وتحريري التجارة الخارجية، وأسهمت الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في ضمان تعزيز تدفقات الاستثمارات الدولية ة نحو الدول النامية.

استمر الاعتماد على الاستثمارات الدولية ة من الدول النامية ليصل أعلى مستوياته خلال 2017 لتصل قيمة التدفقات الاستثمارية العالمية إلى 1700 مليار دولار، وانخفضت الاستثمارات الدولية ة الى الدول النامية انخفاضا طفيفاً بنسبة 2 % لتصل الى 685 مليار دولار عام 2019. إلا أن هذه التدفقات تراجعت بما نسبته 36% تقريباً مع اجتياح فيروس كورونا لدول العالم أجمع، لتصل قيمة التدفقات العالمية للاستثمار إلى 1080 مليار دولار. وظلت التدفقات الى الدول النامية مستقرة نسبياً منذ 2010 حيث بقت في نطاق ضيق مقارنة بالدول المتقدمة وبلغت في المتوسط 675 مليار دولار وفق البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي صدر سنة 2020 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (لاونكتاد، 2020، ص 26)

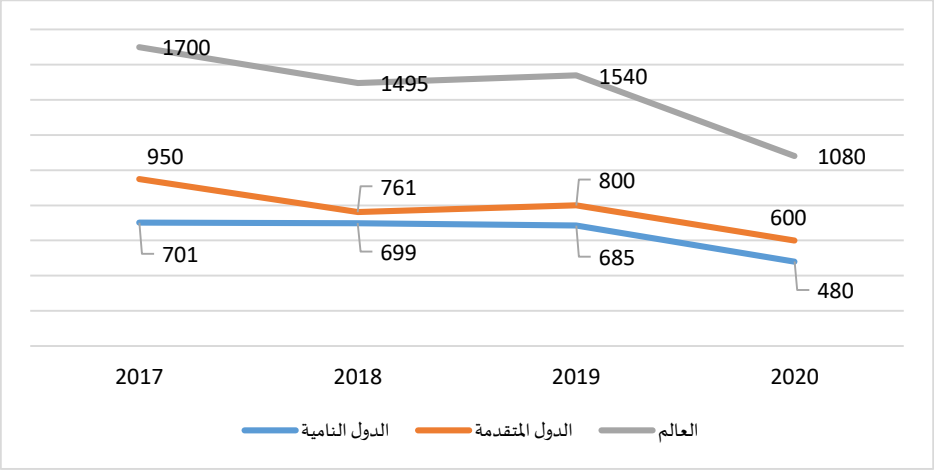

شكل (1) تدفقات الاستثمار الدولي بالمليار دولار

اعداد: الباحث

3.2 محددات الاستثمار الدولي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمارات الدولية، وعلى حجمها والدولة التي تتجه إليها هذه الأخيرة، ومن بين أهم هذه العوامل متغيرات تتعلق بالدولة المضيفة لها، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها. وهناك مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بخصائص الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها وسياسة الدولة الأم وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدولة المضيفة. ويمكن ذكر أهم المحددات التي تؤثر على قرار الاستثمار من عدمه ما يلي: (لاونكتاد، 2020، ص 6)

1. توفر استقرار النظام السياسي يعد شرط أساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
2. توفر الاستقرار الاقتصادي وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:

- عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم.
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، السياسات الضريبية.
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار، كحرية تحويل الأموال، الحوافز الجبائية والجمركية.

3. التكيف الحكومي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الدولي لأنه يقلص من حالة عدم الاستقرار وبالتالي يخفض من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغير ات التالية:

- الانكشاف الاقتصادي: إن درجة الانفتاح الاقتصادي تحدد وبشكل كبير حجم تدفق الاستثمار الدولي، وهناك عدة مؤشرات لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة الاستيراد من الناتج المحلي الإجمالي، وحاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي وحاصل جمع الاستيراد مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

4. سعر الصرف اذ أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تنجذب إلى الدول التي انخفضت قيمة عملتها، أو عندما تتوقع تضخم في الدولة المضيفة ، كما وصلت

هذه الدراسات أن الشركات الدولية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

5. حجم السوق واحتمالات النمو: يعد حجما لسوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الدولي من عدمه، فكبر حجم السوق الحالي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الدولي، ومن أهم المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نجد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان. فأما المقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، في حين يعتبر المقياس الثاني مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية. ولهذا يمكن القول إنه هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الدولي حيث إن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الدولية لإشباع الرغبات الجديدة إلى سوق تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.
6. تكلفة اليد العاملة: تعتبر من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمنظمات الاقتصادية، لذلك تسعى جاهدة لخفض تكلفة المورد البشري من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. فظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل المورد البشري، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي يتقاضاها المورد البشري بين بلد وآخر، مما يفسح مجالا واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.
7. ومما سبق يتضح ان هناك عدة ضوابط لوجود الاستثمار الدولي، وهي على النحو التالي: (البلتاجي، 2020، ص 311)
   - وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة.
   - تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

- وجود المعاملات التي تؤدي إلى خلق وإنشاء الاستثمارات والحفاظ على استمراريتها وتوسيع نطاقها.

استثمارات ناتجة عن قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة باستثمار مالي أو عيني بما نسبة 10 % أو أكثر من رأسمال مشروع جديد أو قائم.

- استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات بشرط ألا تقل نسبة الشراء عن 10 % من حقوق الملكية.
- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الدولي.

4.2 إيجابيات وسلبيات الاستثمار الدولي

لقد شهد الاستثمار الدولي تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكات عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الدولي دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الدولي ، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية. وقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الدولي على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعد إيجابيا و ذلك لأن تدفق هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة و استخدام أساليب الإدارة، الإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية، فضلا على زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية، كما يعتبر الاستثمار الدولي مصدراً لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد. بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات .بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الدولي على النمو الاقتصادي يعد سلبيا، لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا

تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية، حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في الدولة الأم. إذ تعمل الشركات الدولية على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث، كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها ضد مخاطر الإنتاج والتقليد. ويعمل الاستثمار الدولي على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص نموه، لاسيما أن الشركات الدولية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يشير أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الدولي قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

1.4.2 إيجابيات الاستثمار الدولي:

يري أنصار النظرية الحديثة ان الاستثمار الدولي يحقق العديد من المنافع للدول المستقبلة له، ويمكن أن نذكر بعض من هذه الايجابيات على النحو التالي: -

1. يعتبر الاستثمار الدولي المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهو ما يستفاد من تجارب بعض الدول كالصين التي تجذب سنويا 40 مليون دولار قابلة لزيادة عام بعد آخر، ولعل ذلك ما يساعد في وجود قطاع صناعي تصديري قوي مما يزيد من التدفقات الاستثمارية ويزيد العملة الدولية ويقلل من العجز في ميزان المدفوعات.
2. اهمية الاستثمار الدولي في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الادارية والتسويقية.
3. توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الدولية لتمويل برامج وخطط التنمية.
4. الاستثمار الدولي من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.

2.4.2 سلبيات الاستثمار الدولي:

يمثل أصحاب هذه النظرية التقليدية الاتجاه المعارض لوجود الاستثمار الدولي في الدول النامية، ووفقًا لهذه النظرية فإنهم ينظرون إلى الاستثمار الدولي على أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. ولعل هذه الآراء التي تستند على العديد من الحجج والمبررات يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

1. من ناحية العمالة والمهارات الفنية، فهم يرون أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية سواء من حيث المواصفات والمستلزمات أم من حيث كونها كثيفة رأس المال.
2. إن الشركات المستثمرة تقوم بتحويل الجزء الأكبر من ارباحها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
3. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة، واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.
4. يؤدي الاستثمار إلى وجود ما يعرف "ازدواجية الاقتصاد"، نتيجة لوجود مشروعات أجنبية ومشروعات وطنية تقليدية، الأمر الذي يؤدي لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

3. المبحث الثاني: مفهوم وابعاد التنمية المستدامة:

ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون "بمستقبلنا المشترك"، التنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة تعمل على: "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتيها الخاصة". وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1987 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عن 20 تعريف للتنمية المستدامة.

3. 1 مفهوم التنمية المستدامة

تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة من مدارس فكرية مختلفة وتم توسيع نطاق استخدامه على نطاق أكبر في مجموعات متنوعة من المجالات التي تتراوح من علماء البيئة لعلماء الاقتصاد. وتوضح مراجعة الأدبيات أن هناك العديد من الطرق المختلفة لتعريف مصطلح التنمية المستدامة. كنظرية، كهدف، وكطموح، يتسع بسرعة اعتماداً على السياق والأسئلة التي يتم تناولها.

التنمية كمفهوم تقليدي هي: التفاعل بين الأنشطة وبين الموارد المتاحة بهدفتحسين نوعية الحياة. وهي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلي وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. (أبو نصر، ومحمد، 2017، ص66)

ويعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر عام 1972م تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة البدء للمفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور

السكان، واستهلاك الموارد، والتلوث البيئي، والتكنولوجي. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي. (أحمد ضرار، 2006، ص101) جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للأنماط التنموية التقليدية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هي تشمل الى جانب ذلك أنماط أخرى. البيئية والثقافية والمؤسسية، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها المتجددة وغير المتجددة وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية. (الهيثي، حسن، 2008، ص18) وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عن عشرين تعريف للتنمية المستدامة. (أبورونية، 2010، 83) والتعريف الأكثر تداولاً للتنمية المستدامة هو: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دونالمساس بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها" (WCED, 1987 :43). وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة سنة 1989 على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي تلك التنمية التي تحمي الأرض، المياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وملائمة من الناحية الفنية". كذلك تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البيئة والمجتمع والاقتصاد، فكل من هذه الأبعاد يؤثر ويتأثر بالأخر، ويحدد التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة الدرجة التي يكون فيها مسار التنمية المستدامة إما. "ضعيفاً جداً، ضعيفاً، قوياً، أو قوياً جداً. (مسعودي، واخرون، 2019، ص 203– 211)

- **البعد البيئي للتنمية المستدامة**

في مطلع الخمسينيات، اعتمد التصور الأولي للتنمية المستدامة تركيزاً إيكولوجياً، يصف تأثير النشاط البشري وإدارة الأراضي، والاستخدام غير الكفوء للطاقة المتجددة والتلوث، لا سيما في

البلدان الصناعية المتقدمة. كانت الحجة السائدة هي أن رأس المال البيئي يجب أن يظل سليماً إن أمكن. سنة 1951 م صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة، واعتبر هذا التقرير سابقة مهمة في السعي من أجل المواءمة بين الاقتصاد والبيئة. سنة 1972 انعقد مؤتمر البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهلوم، وكان هذا المؤتمر بداية الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث من قبل دول العالم، وقد تم الدعوة من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول التخطيط التنموي بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية.

بداية الثمانيات 1981، تم نشر تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، ولأول مرة تم إعطاء تعريف محدد للتنمية المستدامة، حيث تم تعريفها أنَّها: السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها.

الاستدامة البيئية: تعني الحفاظ على الأصول البيئية أو على الأقل لا تستنزفها. يتم تعريف التنمية البيئية المستدامة أيضا على أنها: "حالة يتم فيها استخدام المجتمع للموارد المتجددة دون تدمير المورد أو السياق البيئي المطلوب." يشير هذا التعريف إلى أن رأس المال البيئي له تأثير مرغوب فيه على رفاهية المجتمع، ولكن لا يجب أن يتآكل لدرجة الإضرار بالرفاهية بين الأجيال. يأخذ مفهوم الاستدامة البيئية الجزء من المخزون الطبيعي فقط، والذي يتم قياسه على أنه "رأس مال ينتج عنه تدفق من السلع والخدمات القيمة إلى المستقبل". وبشكل أكثر تحديداً، تشير الاستدامة البيئية لنشاط إنمائي الذي يعترف بحدود الموارد والحاجة إلى الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية.

- **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**

من الناحية الاقتصادية، تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على رأس المال الطبيعي كمزود للمدخلات الاقتصادية وكممتص للنواتج الاقتصادية، بما في ذلك النفايات. أدى هذا إلى دمج صريح لبعد رأس المال الاقتصادي في النقاش حول التنمية المستدامة. وامتدت فكرة التنمية المستدامة إلى عالم الاقتصاد، في إشارة لقدرة رأس المال البيئي ورأس المال الاقتصادي على

الحفاظ على رفاهية الإنسان أو تحسينها. وأصبحت إدارة رأس المال البيئي وكذلك رأس المال الاقتصادي موضوعاً مشتركاً.

ويعرف رأس المال الاقتصادي على أنه: أي شيء "عناصر الإنتاج" ينتج عنه تدفق من الخدمات الإنتاجية بمرور الوقت ويخضع للتحكم في عمليات الإنتاج. ويتم تعظيمه عندما يتم توفير جميع الفرص لزيادة كفاءة الموارد في ظروف التوظيف الكامل. ويعني الأصول المادية التي تستخدم مع العمالة والمدخلات الأخرى للإنتاج السلع والخدمات. (ابورونية، كشادة ، 2022، ص31)

الاستدامة الاقتصادية: هي الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك الحالي لتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، أو الرفاهية للفرد وللأجيال القادمة. تمثل الاستدامة الاقتصادية لدول الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. فقد بينت الدراسات إن الدول الصناعية تستهلك 80 % من الطاقة العالمية بينما تستهلك الدول النامية 20 % المتبقية.

- **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

وتطور مفهوم التنمية المستدامة عن جذوره البيئية والاقتصادية الى إضافة رأس المال الاجتماعي، ولفت تقرير لجنة برونت لاند سنة 1987 الانتباه إلى المبدأ الأخلاقي المتمثل في تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلة باستخدام نفس الجوانب لتلبية تطلعاتهم، اذ بدأ التأكيد على الدعامة الاجتماعية القوية (التي تسمى بالأخلاقية) القائمة على الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال القادمة. اذ تتطلب معالجة المساواة بين الأجيال توضيحاً لهدف الإنصاف المنشود. الهدف الأساسي من الإنصاف في التنمية هو: خلق بيئة مواتية للناس للحصول على مستوى معيشي لائق، وحياة كريمة وصحية، وللتعليم والمشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم. وفي سنة 1995، تم انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمدينة كوبنهاجن الدانمركية، ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية بالغة في تحديد البعد الاجتماعي. والاستدامة الاجتماعية: تعني السعي من اجل تحقيق درجة مقبولة من التماسك الاجتماعي والعدالة والمساواة، حيث عرفت بأنها" نظام يعزز الحالة الاجتماعية داخل المجتمع، وهناك مجموعة من المبادئ التي يتطلب تحقيقها لأجل استدامة اجتماعية منها:

أ- استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال العدالة في الحصول على الخدمات الاجتماعية سواء في الأرياف أو المدن كالصحة، التعليم، المواصلات، السكن اللائق.

ب- المساواة والجودة في الحصول على مخرجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ت- محاربة الفقر وخلق فرص عمل وتوفير عيش كريم للمواطن والعدالة بتوزيع الدخل.

ث- الشعور بالمسئولية والمشاركة بصنع القرار وتحديد الحاجات التي تخدم صالح الجماعة.

الأهداف العامة للتنمية المستدامة

ج- تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بمايلي: (الهيثي، حسن، 2008، ص16)

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وروحياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.

ب- احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام.

ج- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:

ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها.

د- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:

ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

هـ-إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:

ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

خصائص التنمية المستدامة

ويمكن الوقوف على أبرز الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة بأنها:

1. تختلف عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية التقليدية بشكل عام كونها أشد تداخلاً وتعقيداً فيما يرتبط بما هو طبيعي وما هو اقتصادي اجتماعي في التنمية.
2. عملية طويلة الأجل تحتاج الى فترة زمنية طويلة لتحقيقها حيث انها عملية تحويل من جيل لآخر وذلك يعني ان التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية ومساواتها مع الأجيال الحاضرة في استخدام الموارد.
3. تتميز بالاستمرارية وليست عملية مرحلية حيث ان عملية التنمية المستدامة تقوم على استمرار معدلات النمو الاقتصادي في النمو واستمرارية التطور وتحسين الآداء في كافة مناحي الحياة المختلفة.
4. تقوم على التعاون بين الأفراد وليس الفردية وذلك مثل العمل في منظمات المجتمع المدني القائمة على العمل الجماعي فيجب التعاون بين الدولة والأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيقها.
5. عملية شمولية تتناول كافة جوانب المجتمع إذ تشمل عملية التنمية المستدامة تنفية كافة جوانب العمل داخل الدولة فهي لا تعتمد فقط على الجانب الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة منه بل تشمل كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والمحافظة على الموارد الطبيعة من التدهور.

6. تحدث في مستويات عدة ومع ذلك فان ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوي المحلي.
7. تراعي المحافظة على المحيط البيئي ككل مثل الهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
8. التنسيق المتكامل بين القطاعات المختلفة وبين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها تعمل بتفاهم وانتظام.
9. الاهتمام بالتنمية البشرية وذلك من خلال التعليم الجيد وإتاحته لكل افراد المجتمع والتدريب وتنمية المهارات مما يوفر عنصر بشري قادر على استمرارية التنمية.
10. مراعاة الجانب البيئي عند استخدام التكنولوجيا عبر اختيار وسائل تقنية ذات المخلفات المحدودة.
11. عدم تنافي التنمية الاقتصادية مع التنمية البيئية والاجتماعية.
12. التعلم من الآخرين ونقل الخبرات وذلك من خلال إزالة العقبات التعيلمية المختلفة.

5.3 أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي

مرت الأهداف التنموية التي وضعت من قبل الأمم المتحدة بمرحلتين مفصليتان، الأولى كانت ما بين الفترة 2000 – 2015، بسبتمبر 2000، تم إعلان الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وتتألف من ثمانية أهداف رئيسية و21 غاية و60 مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (الأمم المتحدة، 2010) وفي قمة المناخ عام 2015 اعتمد الدول الأعضاء في الامم المتحدة وثيقة "تحويل عالمنا" جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع أهداف التنمية المستدامة، 196 غاية فرعية. (الأمم المتحدة، 2019، ص ص 1– 41) تتميز أهداف التنمية المستدامة 2030 يتوسع نطاقها، لأنها تعالج عناصر مترابطة للتنمية المستدامة، هي النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة.(لاسكوا، 2021، 33)

جدول 1 تطور الأهداف والغايات من 2000 – 2015

الفترة الزمنية	عدد الأهداف	عدد المؤشرات	عدد الغايات	الدول المستهدفة
2015 - 2000	8	60	21	الدول النامية
2030 - 2015	17	230	196	جميع الدول

جدول 2 تطور أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الفترة 2000 – 2015

2015-2000		2030-2015	
الهدف 1	القضاء على الفقر المدقع والجوع	الهدف 1	القضاء على الفقر
		الهدف 2	القضاء على الجوع
الهدف 2	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الهدف 3	الصحة الجيدة والرفاه
		الهدف 4	التعليم الجيد
الهدف 3	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الهدف 5	المساواة بين الجنسين
		الهدف 6	المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف 4	تخفيض معدل وفيات الاطفال	الهدف 7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
		الهدف 8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف 5	تحسين صحة الامهات.	الهدف 9	الصناعة والابتكار
		الهدف 10	الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف 6	مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا.	الهدف 11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة
		الهدف 12	الاستلاك والانتاج المسؤولان
الهدف 7	ضمان توفير اسباب بقاء البيئة.	الهدف 13	العمل المناخي
		الهدف 14	الحياة تحت الماء
		الهدف 15	الحياة في البر
الهدف 8	اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية	الهدف 16	السلام والعدل والمؤسسات القوية
		الهدف 17	عقد الشراكات المختلفة

4. المبحث الثالث: أثر الاستثمار الدولي على أهداف التنمية المستدامة

يرتبط الاستثمار الدولي بجل الأهداف الموضوعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، إلا انه سيتم التركيز على الهدف (8) من اهداف الالفية 2000 المتمثل إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية، والهدف (8) من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتمثل العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

4. 1 أثر الاستثمار الدولي على الاقتصاديات النامية:

للاستثمار الدولي أثر إيجابي في دعم عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من التنمية المستدامة في الدول النامية، ويمكن تلخيص آثاره الايجابية من خلال: (بوشيقفة، مويسي ، 2018، ص 140)

1. زيادة الناتج المحلي: يؤدي الاستثمار الدولي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار وتحسين نوعية المنتجات بخاصة في حالة المشاريع الاقتصادية المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الدولية في البلد المضيف، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفر ات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات،

والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة، فضلا عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية، كما يعدل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ولذلك فإن الاستثمار الدولي يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المنتجات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.

2. تنمية البنية التحتية للاقتصاد: يؤدي الاستثمار الدولي إلى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق والجسور والمباني ووسائل النقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة، والتي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي.
3. المساهمة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي: يؤدي الاستثمار الدولي إلى الحصول على التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد المضيف، بوصف هذا التقدم عاملا مهما في العملية الإنتاجية، ويتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم حزمة من نظم وأساليب الإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، بخاصة إذا ما اتجهت التكنولوجيا إلى القطاعات التحويلية، وتجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا ليس بالمسألة السهلة وإنما ترتبط بمسألة إبقائها تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية ودولها، وليس على أساس مصالح البلد النامي.
4. تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة: لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الدولية المستثمرة في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثار انتشارية وذلك في حالة كون الشركات الدولية تحقق مزايا وفوائد للكيانات الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركة الدولية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراته التكنولوجية. وقد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا أو رأسيا، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الدولية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات والخدمات ولعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه

الوفورات الخارجية الموجبة، وهي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة وينتج عنها آثار تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

5. الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات: للاستثمار الدولي دور بارز في تحسين موازين المدفوعات وسد فجوة العجز فيها خاصة إذا انتهجت الدولة المستضيفة للاستثمار سياسة حكيمة تعمل على جذب هذه الاستثمارات في تلك المجالات الاقتصادية التي تخص التنمية وتعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وتركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع على شراء أصول محلية ما أمكن والتقليل من استيرادها من الخارج.

في المجمل تعمل الدول على تقديم حوافز وتشجيعات مختلفة للاستثمار الدولي لإنشاء أنشطة استثمارية في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بغية علاج العجز في موازين المدفوعات من خلال ما يوفره الاستثمار الدولي من آثار إيجابية ناشئة عن زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الدولية متمثلة في رأس مال المشروع والقروض والمنح التي يجنيها المستثمر الدولي من المصادر الدولية الخارجية والتي ليس بمقدور هذه الدول الحصول عليها، بالإضافة إلى ما يحققه هذا الاستثمار من زيادة في إيرادات هذه الدول عن طريق تمهيد السبل أمام منتجاتها للتسويق والمنافسة بالخارج جراء المعرفة والخبرة والقدرة التي يمتلكها هذا الاستثمار للو صول إلى أسواق المال العالمية، لاسيما إذا كانت هذه المشروعات الاستثمارية موجهة إلى التصدير أو إحلالها إلى الواردات، ويمكن تحقيق هذه الزيادة في التدفقات الداخلة الناجمة عن المشروع الدولي بالصور الآتية:

- ✓ تركيز الاستثمار الدولي على قطاعات السلع القابلة للتداول وعلى العناصر المستوردة من الإنتاج المحلي المرتبط بها.
- ✓ قيام المشروع الدولي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج مع ملاحظة أهمية انخفاض حجم الاستيراد كمن الخارج.
- ✓ إعادة استثمار أرباح المشروع الدولي الأولي، إما في التوسعات للمشروع أو إعادة الاستثمار في مشروع آخر، وبالتالي التقليل من إخراج العملات الدولية إلى الخارج.
- ✓ تركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع الدولي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من استيراد أصول من الخارج.

2.4 الاستثمار الدولي وارتباطه بالهدف الثامن للتنمية المستدامة: دول المغرب والجزائر وتونس (دراسة مقارنة)

قبل الحديث حول دور الاستثمارات الدولية في دول المغرب العربي يجب أولاً معرفة المؤشرات الأساسية ذات الارتباط بالاستثمار الدولي لسهولة المقارنة لدول تونس والمغرب والجزائر كما موضحة بالجدول رقم 3، إذ يتبين التالي:

- تصنف المملكة المغربية من ضمن دول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي لها 132,73 مليار دولار لسنة 2021، في حين بلغ الاستثمار الدولي لها 1,42 مليار دولار لسنة 2020، وتأتي المملكة في الترتيب 87 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021، في حين أتت في المرتبة 53 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.
- تصنف الجمهورية التونسية من ضمن دول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي لها 46,84 مليار دولار لسنة 2021، في حين بلغ الاستثمار الدولي لها 0,59 مليار دولار لسنة 2020، وتأتي تونس في الترتيب 70 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021، في حين أتت في المرتبة 78 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.
- تصنف الجمهورية الجزائرية من ضمن دول الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ اجمالي الناتج المحلي لها 132,73 مليار دولار لسنة 2021، في حين بلغ الاستثمار الدولي لها 1,42 مليار دولار لسنة 2020، وتأتي الجزائر في الترتيب 87 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021، في حين أتت في المرتبة 53 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

جدول 3 اهم مؤشرات الاستثمار الدولي في جدول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب)

الاسم الرسمي	التصنيف الدولي للدخل	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار (2021)	الاستثمار الدولي بالمليار دولار (2020)	الترتيب في مؤشر مدركات الفساد من أصل 180 دولة لسنة 2021	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2019 من أصل 190 دولة
المملكة المغربية	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	132.73	1.42	87	53
الجمهورية التونسية	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	46.84	0.59	70	78
الجمهورية الجزائرية	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	163.04	0.80	117	157

1) الجمهورية التونسية:

تعد الاستثمارات الدولية في تونس أحد اهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة، وبالنظر إلى البيانات الواردة عن عدة تقارير يلاحظ أن التدفقات الاستثمارية لتونس تركز على قطاعات محددة لعل أبرزها قطاع الطاقة والصناعة والسياحة والقطاع المصرفي والأشغال العامة والاتصالات والقطاع الزراعي وذلك بنسب متفاوتة.

أما من حيث التشغيل والبطالة فرغم عدم قدرة القطاع الحكومي على توفير فرص عمل إلا أن الاستثمارات الدولية جلبت للعمالة التونسية وظائف عديد بلغ إجماليها 282260 ألف وظيفة عمل عام 2011، توزعت حسب جنسية الشركة الوافدة منها وفق الشكل رقم 1. يتضح لنا أن الاستثمارات الدولية لها تأثير إيجابي على الاقتصاد التونسي وتوفير فرص العمل حتى وإن لم يكن وفق التطلعات، وقد يرجع ذلك لعديد الأسباب لعل أبرزها تدني ترتيب الجمهورية التونسية في مؤشرات مدركات الفساد وسهولة ممارسة الأعمال.

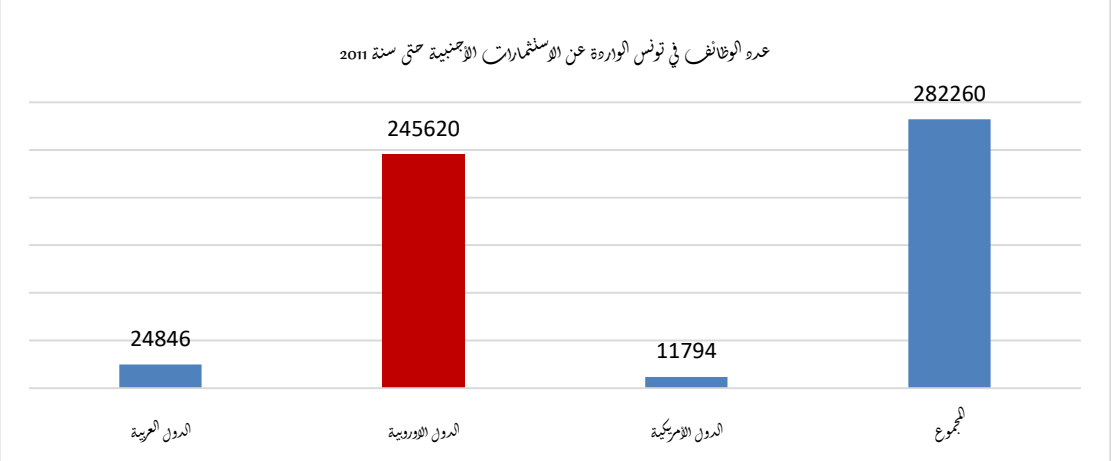

شكل 1 عدد الوظائف في تونس الواردة عن الاستثمارات الدولية حتى سنة 2011. (بيوض،2016، 80)،

2) الجمهورية الجزائرية:

ترتكز التدفقات الاستثمارية للجزائر على قطاعات محددة لعل أبرزها قطاع الطاقة والصناعة والسياحة والقطاع المصرفي والأشغال العامة والاتصالات والقطاع الزراعي والصحة وذلك بنسب متفاوتة. (بوشيقفة، مويسي، 2018، ص140) إذ نبين من خلال الشكل التالي عدد المشاريع المنشأة من قبل استثمارات أجنبية حسب كل قطاع:

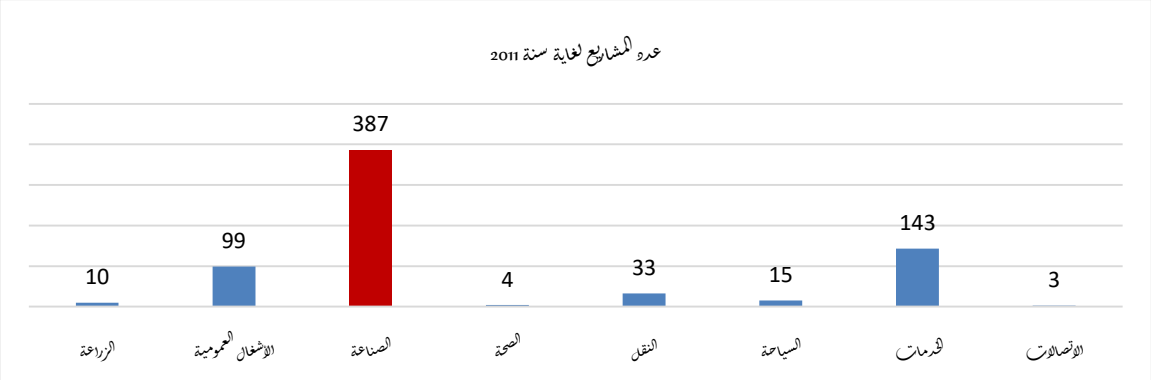

شكل 2 عدد المشاريع لغاية 2011 (بيوض،2016، 83)

اعداد: الباحث

أما من حيث التشغيل والبطالة فقد كانت أعداد الوظائف المتوفرة في ظل تدفق الاستثمارات الدولية حسب السنوات في الجهورية الجزائرية كالتالي:

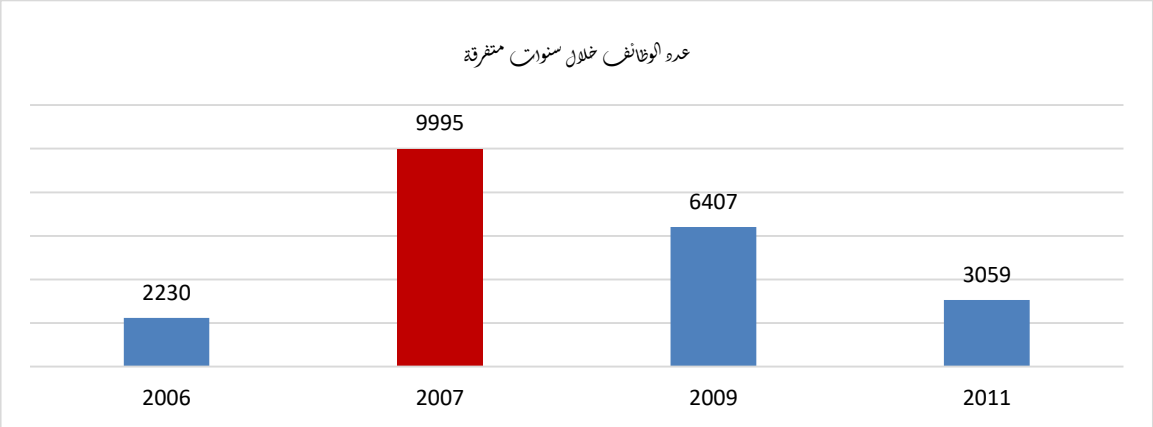

شكل 3 عدد الوظائف (سنوات متفرقة) . (بيوض،2016، 86)

بالتالي فإن تدفق الاستثمارات إلى الجمهورية الجزائرية أسهم في إنشاء ودعم عديد المشاريع ما وفر فرص عمل تتجاوز 21 ألف فرصة عمل خلال سنوات متفرقة، ما يبين لنا وجود أثر إيجابي للاستثمارات الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثامن: نمو الاقتصاد والعمل اللائق).

3) المملكة المغربية:

ترتكز التدفقات الاستثمارية للمملكة على قطاعات محددة لعل أبرزها قطاع السياحة والنسيج والاتصالات وصناعة الاسمنت والخدمات والتوزيع والطيران والتعدين، إذ وفرت هذه لقطاعات عبر الاستثمارات التي ركزت عليها على توفير ما يزيد عن 29 ألف وظيفة عمل، موزعة وفق التالي:

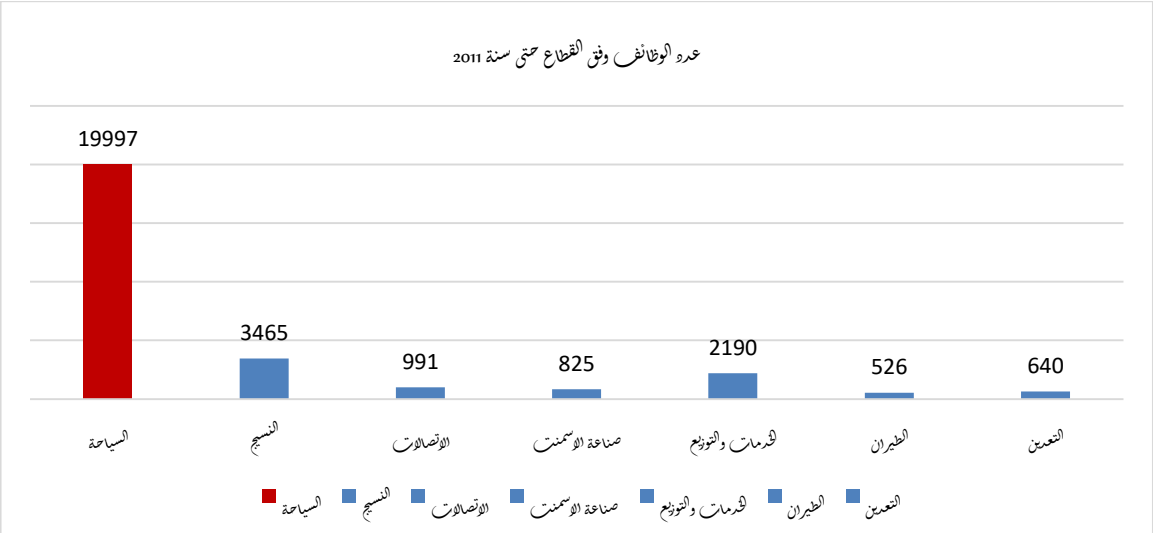

شكل 4 عدد الوظائف وفق لقطاع حتى عام 2011 (بيوض،2016، 86)

وهو ما يبين أن التدفقات الاستثمارية ساهمت بشكل كبير في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل ما يسهم في تحقيق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثامن: نمو الاقتصاد والعمل اللائق).

5. النتائج

يستخلص الدراسة مجموعة من النتائج والتي يمكن سردها بالآتي:

1. أدى الاستثمار الدولي إلى تطوير قطاع الصناعة والوظائف في كل من تونس الجزائر والمغرب، وهو ما انعكس إيجابا في توفير العديد من الوظائف وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وتحسين الناتج المحلي الإجمالي.
2. يسهم الاستثمار الدولي في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية مما يساهم في سد الفجوة التقنية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية.
3. يسهم الاستثمار الدولي في تحسين موازين المدفوعات كما حدث بتونس والجزائر والمغرب خاصة إذا انتهجت الدولة المستضيفة سياسة حكيمة في توجيه هذه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية التي تسهم في عملية التنمية المحلية.
4. يؤدي الاستثمار الدولي إلى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرق والجسور والمباني ووسائل النقل، والاتصالات، وخدمات التعليم، والصحة.

5. إن التفوق التكنولوجي للشركات الدولية المستثمرة في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية.
6. الاستثمار الدولي يسهم في زيادة عرض رأس المال محليا وزيادة النمو مما يولد آثارا ايجابية تسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة.

6. **التوصيات**

1. على الدول المستضيفة أن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والذي من شأنه تشجيع المستثمرين الأجانب على التفكير في الاستثمار فيها.
2. العمل على وضع قوانين متعلقة بحماية بيئتها من نفايات المشاريع الدولية.
3. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي كونه أهم عامل يؤثر في قرار الاستثمار في بلد دون الاخر.

7. **الخاتمة**

نستخلص مما سبق أن للاستثمار الدولي أثر إيجابي على أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالهدف الثامن المتعلق بنمو الاقتصاد والعمل اللائق وإقامة شراكات مختلفة، إذ دائماً ما يرتبط تدفق بالبعدان الاقتصادي والاجتماعي، إذ أسهم الاستثمار الدولي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لعديد الدول محل الدراسة تونس والجزائر والمغرب إضافة إلى توفير فرص عمل في شتى القطاعات المختلفة.

المراجع:

1. الاسكوا، (2021)، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، الأمم المتحدة – بيروت.
2. الأمم المتحدة، (2010)، ***الأهداف التنموية للألفية***، المذكرة التنموية الثانية، الأمم المتحدة – جنيف
3. أبورونية حميدة، (2010)، نظرية راس المال والتنمية المستدامة، العمارة المستدامة والتنمية الحضرية، CSAAR، الأردن عمان.
4. ابورونية حميدة، كشادة أسامة، (2022)، المؤسسة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة باستخدام معيار ايزو 26000 للمسئولية الاجتماعية: شركة المدار للاتصالات انموذجاً، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد 31، الزاوية – ليبيا.

5. أبو نصر مدحت ومحمد ياسمين، (2017)، ***التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها***، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة – مصر.
6. أحمد ضرار، (2006)، نشأ وتطور مفهوم التنمية المستدامة، **معهد اسلام المعرفة**، جامعة الجزيرة.
7. البلتاجي محمد، (2020)، دور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1.
8. المختار طيب، (2018)، الاستثمارات الاجنبية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، السنة العاشرة، العراق
9. الاونكتاد، (2020)، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف.
10. الهيتي نوزاد والمهندي حسن، (2008)، *التنمية المستدامة في دولة قطر*، الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة – قطر.
11. بيوض محمد العيد، (2016)، تقييم أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب"، جامعة سطيف، الجزائر.
12. بوشيقفة حميد ومويسي مروة، (2018)، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: (دراسة حالة الجزائر)، مجلة مينا الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2.
13. شيخي غنية وشيخي خديجة، (2018)، الاستثمار الدولي ودوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، الملتقى العلمي الخامس حول: الاستثمارات الدولية ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة إمحمد بوقرة، الجزائر.
14. شوقي جباري ومحمد الحدد، (2013)، مساهمة الاستثمار الدولي في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر).
15. صندوق النقد الدولي، (2005)، وضع الاستثمار الدولي: مرشد لمصادر البيانات، واشنطن
16. كاكي عبد الكريم، (2018)، الاستثمار الدولي بمنطقة المينا: الواقع والافاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 1.
17. مسعودي محمد، واخرون، (2019)، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعد للدول النامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
18. هناء عبد الغفار، (2002)، الاستثمار الدولي والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد